

السلطة الأبوية في الأسرة الجزائرية:

امتدادية أمقطيعة معالتمطالمجتمعيالتقليدي

الأسناد عمر داود، جامعة تيارت

ملخص

بالرغم من التحولات العميقة والمعقدة التي تشهدها المجتمعات الجزائرية للأسرة تشكلا لوحدة الاجتماعية الأساسية في البناء الاجتماعي سببها المختلف الروابط والحفاظ عليها، غير أنها قد عرفت تغييرات مختلفة مظهرتها تغيرات جوهرية مستترة على وجه الخصوص صيرورتها ووظائفها والعلاقات فيما بين أعضائها.

وتبقلا لأسرة الجزائرية على غرار أسر كل المجتمعات الإنسانية تحاول إعادة إنتاج منظومتها والاستمرار في المحافظة على القيم والمعايير الأسرية التقليدية، وإيدولوجيتها الأبوية التي تفرغها عن الاحتلال للموقع المركزي، واحتكار السلطة والذوق حرية التصرف، وتستخدم مشتتات المقاومة والتفاوض مع واقعها المتحول، الذي يفرغها عن الفعل الاجتماعي أفعالها التوجه نحو التمرد، وفتح المجال أمام المساهمة النسائية في مختلف الحقول، وسمح بزوال الفرد وفضا اختيارها هو ميولا تها وأوقه في شتى المجالات، ما استلزم للجوء إلى أشكال سلطوية أسرية أخرى، أو الاستمرار في شرعنة التمايزات والتفاوتات والإقناع بها، وتقديسها، وتبني صيغ أخرى للحفاظ على نمطها المتمثل في إيجابيل للسلطة الأبوية كتدبير مزدوج جلاله طيبة مع هذا النمط التقليدي ويجاهدا استمرار امتدادية هذا السلطة ولو في شكلها الرمزي فقط.

الكلمات المفتاحية: الأسرة — السلطة — التحول.

Summary: The theme of parental authority in the family is considered among the new themes that has caused a social evolution in the Algerian society. In this study we will try to focus on how to understand and treat the issue of parental authority in the Algerian family from a structural and functional point of view in relation with the symbolic of these emerging new social actors, that attempted to impose a new position, due to a cultural change in the Algerian society.

It seeks the indicators of the extension of the parental authority in the present Algerian family, and on the other hand found other indicators of the break with the type of the traditional family authority.

Therefore, this article demonstrates that the Algerian family to maintain some of the characteristics of the traditional type with the existence; a significant change in the distribution of work between the individuals and the quality of the roles, rights and duties and the disparity in the responsibilities and authority in the family have been done. This does not mean the adoption of the current Algerian family the nuclear Western type, yet this separation is accompanied by the continuity of the many traditional social commitments.

Keywords: family - authority - mutation.

مقدمة

ماهي السلطة؟ وما طبيعة السلطة التي تتركها ليها مؤسسة الأسرة؟ وما هي مرجعياتها؟ وما هي آليات اشتغالها؟ وكيف يفيتم فيها حضانتها استقبالية عملية المرور الاجتماعي؟ وما الذي يجمع عن هذا المرور من صراعات واختلالات تو مزاحمتا لتعلل السلطة؟ وهل طبيعة السلطة في الأسرة الجزائرية تتجاوز المستوى الأسري إلى مختلف المستويات المجتمعية الأخرى باعتبارها التمودج المصغر للمجتمع؟

تبرر هذا السؤال وغيرها الحاجة إلى الاشتغال بموضوع السلطة في الأسرة الجزائرية، لمحاولة اكتشاف نظامها الزم زيو المادي وتحليل آليات إنتاجها وإعادة إنتاجها، وعليه فقد انصب التساؤل على إشكالها الذي يتركها الورقة البحثية حول الديناميات المرتبطة بمسارات تجدد السلطة الأبوية في الأسرة الجزائرية والعوامل التي تحدد شروط استمرارها وتحوّلها، فضلاً عن محاولة الكشف عن آليات التي يمكنها من التفاعل مع الواقع وتحوّلها لاجتماعية المختلفة.

وهو ما يجلب الحاجة إلى ضرورة التفكيك كسؤال العلاقات التي تبين عناصرها في الأسرة، الأمر الذي يتطلب الانفتاح نحو استنطاق القيم الأسرية وممارستها وظواهرها، وما يتأسس فيها من سلطووظائفها وتكشفت عنها ترتيبات المعنوية أو المضمرّة لسجدٍ سواء.

وباعتبار السلطة مطلباً هاماً للتنظيم الاجتماعي، والحقل المقرر لممارسة الضبط الاجتماعي، فهيتشمل جانباً بالقوة والتأثير، وتستمد مرجعيتها من ثقافة المجتمع، وتُمارس باختلاف أشكالها ضمن نسق قيمي متعارف عليه في الجماعة، وبما أنّ الأسرة هي بمثابة الخلية التي تدور في فلك النسق العام،

فهي على غرار بقية مؤسسات المجتمع تشهد تحولات نسقية متعددة، ما يفرض وضع إطارٍ مبدئيٍّ ومرجعيٍّ تتم به المقارنة لمعرفة مختلف التغيرات، لذلك يبقى الإطار المرجعي هو المجتمع التقليدي باعتباره نموذجًا اجتماعيًا واقعيًا له وجود سوسولوجي كافٍ لجعله إطارًا مبدئيًا لمعرفة مؤشرات الامتدادية والقطيعة.

وهو ما لا يعني بالضرورة اشتراك كلِّ الأسر الجزائرية في نهج شكل موحد من التَّمط السلطوي الأسري، فقد تتخذ هذه الأسر عدّة أشكال سلطوية، تعبر عن نتاج محددٍ لشرطٍ مجتمعيٍّ متعدد المتغيرات والأبعاد، الأمر الذي يبعد الموضوع عن أي نزعة تعميمية، ولا يسمح بالوصول إلى تشكيل إطارٍ شموليٍّ مكتملٍ لأسرةٍ جزائريةٍ في محك التَّحول، مع إمكانية فتح منافذ تُطلُّ منها للاقتراب أكثر من فك شفرات الموضوع بالممازجة بين المنظورين البيوي والوظيفي التفاعلي، ما يتطلب تحديد الأطر المفاهيمية بشكل يرفع اللبس عنها، ويخفف من كثافة حملتها.

1- الإطار المفاهيمي:

1-1 السلطة:

يتجاوز مفهوم السلطة المعنا السياسي المحض، ويقتحم بذلك كلاً للحق والاجتماعية، ويفرض نفسه علماً يتجدد مع بشري، لذلك فالسلطة ظاهرة قديمة عرفت كلاً للمجتمعات البسيطة منها والمعقدة على حدٍ سواء، لأهمّ ضرورية وحتمية تعتمد عليها جلال المؤسسات التنشئية لاستقامة الحياة الاجتماعية وضمان بقائها وانضباطاً لأفراد، ما يجعل لفظة السلطة *Autorité* تحمل معانٍ متعددة متناسبة مع اختلاف سياقات توظيفها، فهي مشتقة من كلمة *Autoritas* اللاتينية التي تشير إلى التأثير المطبق علماً لاخرين للتحكم في بعض سلوكهم ومواقفهم¹، ويبدو أنّها حديثة الاستعمال حيث لم يتماثل ثور علم معناها اللغوي العربي القواميس القديمة المتخصصة كلسان العرب والقاموس المحيط وغيرهما، غير أنّ تعبيراً تسلطاً السليطت حلاً فمعنا الشدة، وكلمة السلطان تحيلاً للحجة، وقدرة الملك²، بينما يحصر المعجم الوسيط معنى "السلطة"

في «السيطرة والتحكم، والتسلط يعني التحكم والتمكن والسيطر»³، ويعرفها المعجم الفلسفي «كل ما يحدد سلو

كأورأيًا لا اعتبارًا خارجة عن القيمة الذاتية للأمر أو القضية المعروضة»⁴، وهو ما يعينياً نالسلطة هيالقوة المفروضة علماً لأفراد، والتيتخرج عنإطار اختياراتهم الذاتية، وتتحكم فيسلوكاتهم، وتحدد مواقفهم فيعضالقضايا.

Duncun

فيحينيريدينكنميشيل

Mitchell أنالسلطة تحملدلالة ممارسة أحد أشكالالقوة التيتكمنفيالتأثير والسيطرة الجبرية لتوجيهالأفراد نحوتح

Max

يقالأنهاأدفاالخاصةوالعامّة، وتقومبتنظيمجهودهموواجباتهم، ويقسمهماماكسفير

السلطة التقليدية، والعقلية

weber إلىثلاثة أقسام:

(الشرعية)، والكريزماتية، ويربأنالاً ولهيا متداد لنظمكانت موجودة فيالأزمنة السابقة، وتستندإلشرعيتها التاريخية

، وبينما الثانية تعتمد علما لطر قوالأ حكامالقانونية العامة، فيحينيتمحورالقسمالثالث حولشخصية الفرد الذيتميز به

عضالصفا توالمزايالمقدسة، وتفقدالسلطة شرعيتها حينما تخفففيالمحافظة علما لنظاموضبطه⁵، باعتبارهاقدرة عل

بالزما لغير بفعلالميكانيكليفعلهمتلقاء نفسه، إمابصيغة ترابطية تأخذشكلالبرامجالمسطرة والتعليماتالتوجيهية، أو ب

الصيغة الترابطية التيتتأسس عنطريقإصدارالأوامر⁶، وتعرفالسلطة بصفة عامة بأنها تلكالقوة الضاغطة فيالمجتمعوال

رتبطة بنسقالمكانة الاجتماعية، والمواقفعلبها منجميعأعضاء المجتمع، وتعملعلتوجيهسلوكالأفراد بصورة محددة

، مايعينياً تمثلكالقوة النظامية والشرعية فيالمجتمع، والتيتستمد شرعيتها منالمجتمع وثقافته، وترتبطبنسقالتراتبيا

لاجتماعيالمعترف به، لذلكتلقفيالغالبالموافقة منقبلجلا لفاعلينالاجتماعيين.

1-2 الأسرة:

نتيجة لاختلاف المدارس والاتجاهات النظرية السوسولوجية يصعب حصر الأسرة من الناحية

المفاهيمية، غير أنه من الممكن تناولها من عدة زوايا، وقبل الخوض في ذلك يؤكد مصطفى

بوتفنوشت في حديثه عن العائلة الجزائرية على عدم وجود فروق واضحة بين مفهومي الأسرة

والعائلة، فهما يعينان ثنائي التزوج والزوجة وأبنائهما، ويجمعان في الآن ذاته الأسلاف والخلف

التابعين للدّار الكبيرة⁷.

أما أوغست كونت A.Comte فينعت الأسرة بالخلية الأولى في جسم المجتمع، لأنها تشكل

النقطة الأولى التي تبدأ منها في التطور، وهي الوسط الطبيعي الاجتماعي الذي يتزرع فيه الفرد،

ويصنفها هريت سبنسر H.Spencer بالوحدة البنائية التي تتكون من رجل وامرأة تربطهما علاقة زوجية متماسكة، وقد يُضاف إليها الأطفال والأقارب، ويكون وجودهما قائم على الدوافع الغرائزية والمصالح المتبادلة والشعور المشترك، بينما لا يُخرجها عاطف غيث في قاموسه عن إطارها الاجتماعي البيولوجي النظامي، والتي تتكون نتيجة تلك الرابطة الزوجية المقررة اجتماعياً بين الرجل والمرأة⁸.

في حين حاول كلٌّ من برجس E.W Burgess ولوك H.J.Locke في كتابهما "الأسرة" تعريفها بتلك المجموعة من الأفراد الذين تربطهم روابط قوية ناتجة عن صلات الزواج، والدم والتبني، ويعيشون في بيت مشترك، ويتفاعلون سويًا ويتقاسمون الأدوار مكونين ثقافة مشتركة وعلاقات اجتماعية متماسكة أساسها المصالح والأهداف المشتركة⁹، ولا يكاد الأمر يختلف عند راد كليف براون R.K.Brown الذي عادةً ما يوظف مفهوم الأسرة الأولية، والتي تتألف من الرجل وزوجته وابنتها أو أبنائهما¹⁰، ومن أهم الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة هي إشباع الحاجة العاطفية، وتهيئة المناخ الاجتماعي والثقافي المناسب لرعاية وتنشئة الأبناء، وتُعرّف الخولي الأسرة من زاوية أخرى مختلفة عندما تجعلها مرتبطة بمجموع المكانات والأدوار المكتسبة عن طريق الزواج والإنجاب¹¹، ما يعني وجود علاقات تبادلية متوازنة ومتقاطعة تحدد مكانات عناصر الأسرة وأدوارهم التي تسعى إلى تحقيق أهدافها وضمان الحفاظ على توازنها الداخلية واستمراريتها وبقائها.

ومن خلال هذه التعاريف، يمكن القول أنه من الصعب الوصول إلى تعريف يلقي بعض الإجماع، بحيث تركز كل محاولةٍ لأجل ذلك على بعض الجوانب التي تبدو لها أهم من غيرها، فتأرجح زوايا الاهتمام بين النواحي التنظيمية، والوظيفية، والتفاعلية، وعليه يمكن تحديد الأسرة بتلك المؤسسة الاجتماعية ذات الوجود العالمي، والنظام الاجتماعي المركب والمعقد بينائه ووظائفه وأهدافه وديناميته، والذي يعتمد على عناصره البيولوجية، وثقافة المجتمع التي توجهه وتعديل من وظائف عناصره وأدوارهم وسلطهم وتفاعلاتهم وتفضيلاتهم بما يتناسب طبيعة المجتمع وظروفه وتحولاته.

1-3 السلطة الأبوية:

يشير معنا السلطة الأبوية إلى ذلك الخضوع التام لفراد الأسرة "رب العائلة"، والذي يتم إعادة في الأب، بحيث كون العناصر الأخرى غير مركزية لا يملكون أي سلطة، وتتمدد هذه السلطة شرعيتها بناءً على ما تمليه عادات وتقاليد وأعراف المجتمع، التي تحيط بها الاحترام والهيبية وتجعل الجميع تحت أمرته ومسؤوليته، وأدنعصياناً وتمرد يُعد خروجاً عن ثقافة المجتمع وقيمها عاداتها وتقاليدها التي تعتبر شأناً مقدساً في المجتمعات التقليدية، وهو ما يؤكد ههنا مشرابيعند حد يثبعنا لمجتمع العربي :

«إنّ الطالبا بالذي يطبع جميع هذه العلاقات هو طابع السلطة الفوقية، فصاحب السلطة في مجتمعنا ونيماثلها ويمثلالسلطة هو الذي يملك ويستفيد، بينما باقي الأفراد تقبلوا ترضخ وتمثل، والكبير في المجتمع هو الذي يتسلط ويحكم ويسيطر (....)

وليسالكبير وصاحب السلطة والمركز في المجتمع إلا صورة مكبرة للأب في العائلة بتصرفاتوه نظرته لنفسه وعلاقته بمن دونه (....)

ليستغرياً أن ينمو الفرد الذكر في مجتمعنا قضيبياً ينزع فيه شخصيتها الحبال وزوا السيطرة، ويحتقر المرأة، ويميل إلى إبداء لانها أضعف منه، فتكون شخصيتها بصورة أبيضوار تكاسا لها»¹²، وهو الأمر الذي يؤيد بالتشكيلا لمتثالا لجمعيل هذا "الأب"

والذي يبينه علم تطبيقي وثنافية واجتماعية واقتصادية، وهو ما يعكس عملياً تالد مجبين الفرد وأسرته في التفكير المحافظ طوالنمطالمجتمعي التقليدي الذي يربط بينهما بالارتباط الوثيق؛ فيجعلنا لبناء الملكية الخاصة لأبائهم، فهذا الأخير هو الذي يقرر عدد أبنائه، ويحدد كيفية تنشئتهم، وغالباً ما يعتبر أبناءهم امتداداً له، وقد تنجح عملية التطبيع الاجتماعي في مرحلة طفولة الأبناء، ويكون بعضهم مصدر الفخر والتباهي المكافأة، بينما قد يتحول الأمر ويتأزم الوضع بمجرد بلوغها بالمرحلة الرشد ونزوعها بالاستقلالية، وغالباً ما ينتقد الآباء أسلوب حياة أبنائهم، وطريقة اختيارها لأصدقائهم، وأذواقهم، وميولها المختلفة...، بينما تكون المرأة في مثل هذه المجتمعات التي تمنح السلطة للأب بالمرأة أكثر تقيداً بالأسرة وأكثر خضوعاً لآليات الضبط الاجتماعي من الرجل، والرجال أكثر انخراطاً في المجال العام منها.

1-4 المنظر البنيوي الأسري:

إنّ المقصود بالمنظور البنيوي الأسري هو الشكل الذي تتبناه الأسر في تركيبها، والذي يفرضه المجتمع وحركيته وأهم تحولاته السوسيو ثقافية، وعليه يمكننا تحديد الأشكال التي تعرفها الأسر على النحو التالي:

أ- الأسرة الممتدة *La famille étendue*: تتكوّن الأسرة الممتدة بنائياً من ثلاثة أجيال أو أكثر، فهي تضم بذلك الأجداد وأبنائهم المتزوجين وغير المتزوجين والأحفاد¹³، المقيمين في المسكن المشترك، ويُعتبر هذا الشكل النمط الشائع في المجتمعات البدائية والمجتمعات التقليدية، وهي عبارة عن جماعة نظامية الملكية والسلطة، بحيث تكون هذه الأخيرة بيد رئيس الأسرة بصفة تكاد أن تكون مطلقة، فتنقل هذه السلطة من الجد إلى الأب فالابن الأكبر.

ب- الأسرة النووية *La Famille nucléaire*: تقتصر الأسرة النووية على جيلين، إذ تضم الزوجين والأبناء غير المتزوجين فقط، والمقيمين في مسكن واحد، وأحياناً يتم استخدام مفهوم الأسرة الزوجية للإشارة إلى هذا الشكل من الأسر، كما أنّ شدة الحراك الجغرافي وشيوع النزعة الفردية التي انعكست على عدّة مظاهر كالملكية والقانون والتمثلات الاجتماعية العامة المتعلقة بمعايير النجاح الاجتماعي وتحقيق الفرد لسعادته وإرضاء ذاته جعلت هذا النموذج من الأسر مقروناً بالمجتمعات الحديثة، لذلك فإنّ وظائف هذا الشكل الأسري تقتصر في الغالب على الوظيفة العاطفية والجنسية والتربوية والاقتصادية¹⁴.

ج- الأسر المتعددة الزوجات *La polygame*: غالباً ما يكون هذا الشكل مرتبطاً بالمجتمعات الزراعية التقليدية والنمط الممتد، ويتميز عنه وعن الأشكال الأخرى بوجود زوج مشترك بين زوجتين أو أكثر.

د- الأسر متعددة الأزواج *La polyandrie*: يعتبر هذا الشكل من الأشكال النادرة الانتشار، إذ لا يوجد إلا في القبائل المعزولة في بعض الجزر، وهو النمط المفضل عند سكانجزر ماركيز في بولينيزيا *Les îles marquises Polynésie* حسب ميردوك، وعند قبائل نودا *Nouda* في جنوب الهند، كما أنّهم يظهرون شكل متفرق ومشتت في بعض المجتمعات الأخرى¹⁵، وهو يعنى وجود زوجة مشتركة بين رجلين أو أكثر.

هـ- الأسر أحاديّة الوالدين Monoparentales: وهيا التبعيش فيها أحد الوالدين فقط مع الأبناء ويتكفل بهم، إمّا بسبب الطلاق أو الحجر أو موت أحدهما، وغالبًا ما يكون هذا الشكل من الأسر مرتبطًا بالتمطّ النوي، وبالجموع الحديث الذي يتميّز بغياب التضامن القرابي من جهة، ومطالبة الأفراد بالاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

و- أسر التّمتّ الوالدي المتعدد La pluriparentalité: يرتبط وجود هذا الشكل الأسري بالممارسات الزوجية الحرة، التي تتم بعقود معنوية غير قانونية تشترط في الغالب قبول كل طرف بتبني أبناء الطرف الآخر، وفي حالات عدم التفاهم يترك أحدهما الآخر، دون أن يترتب عن ذلك أي ضرر معنوي أو مادي، ويجدد كل واحد منهما حياته الأسرية مع أطراف أخرى جديدة.

ي- الأسر الزوجية من النوع نفسه Homo parentale: وهي الأسرة التي تنتج من الزواج المثلي، أي عقد القران بين رجلين أو امرأتين، فقد كان هذا التّمتّ يتم بالطرق غير القانونية، وزاد انتشاره في أوروبا لما أصبحت قوانين بعض الدول تبيح الزواج بين رجلين على غرار الدنمارك 1989، والنرويج 1993، وهولندا 1998، ثم بلجيكا، وإسبانيا، وإيرلندا...، وتعطي لهذه الأسر الحق الكامل في تبني الأطفال، ما ترتب عن ذلك الاعتراف القانوني بوجود هذا الشكل الأسري الجديد، ومن المرجح أن يتم سن قوانين أخرى ترفع الحظر عن الزواج المثلي النسائي نتيجة ضغوط هذه الفئة.

1-4 المنظور الوظيفي التفاعلي:

المقصود بالمنظور الوظيفي التفاعلي هو مجموع الممارسات الوظيفية التي أوكلها المجتمع للأسرة، ومجمل أدوار عناصرها، والتي تتأثر بعلاقاتهم وتفاعلاتهم مع نماذج الطاعة ومسايرة النسق القيمي المجتمعي أو رفضه ومواجهته، فهو ينظر إلى الأسرة كنسق اجتماعي ذي أجزاء معينة يربط بينها التفاعل والاعتماد المتبادل، ويهتم بزاوية أدائه لوظائفه تحقيقًا لبقاء النسق وتوازنه وتحقيق التكامل الوظيفي للنسق الكلي، كما يتم التركيز على العلاقات الداخلية للنسق الأسري، وعلى مختلف العمليات كالتمطّ السلطوي السائد، وتوزيع الأدوار، وعلاقات المركز... وإجمالاً يمكن تحديد أهم وظائف الأسر التقليدية كما يلي:

الوظيفة الاقتصادية: بالرغم من محدودية الحاجات الاستهلاكية للمجتمعات القديمة، فإنّ الأسر التقليدية كانت بمثابة الوحدة الاقتصادية، إذ كانت تسعى للاكتفاء الذاتي، فلا تستهلك في الغالب

إلا ما تنتجه، ما يجعل عناصرها باختلاف نوعهم وسنهم ينخرطون في العمل الإنتاجي الاقتصادي، كالتحطيب، وغزل الصوف، ونسج الملابس، ورعي المواشي، والعمل الزراعي...، فهي تنتج وتستهلك وتعيش على الزراعة، وملكية الأرض بيد رب العائلة (الجد، أو الأب، أو الأخ الأكبر سناً)، ما يجعله المتحكم في توزيع قيمة الإنتاج على أفراد أسرته حسب وضعيتهم الاجتماعية، وهو الأمر الذي يمنع الأبناء من الخروج عن أطهرهم الأسرية.

الوظيفة التعليمية: لم تكف الأسرة التقليدية بتعليم أفرادها الكتابة والقراءة فحسب، بل كانت تلقن لهم مختلف المهارات الحياتية، والحرف كالصيد والزراعة والشؤون المنزلية...

وظيفة الحماية: لقد كان الأب مسؤولاً عن توفير الأمن وحماية عناصر أسرته، ويتقاسم هذه الوظيفة مع ذكور أسرته، بينما ينفرد بتحقيق الحماية الاقتصادية، وتعاون معه زوجته في توفير الحماية النفسية والاجتماعية إلى غاية تقدمهما في السن، وتتحول حينها هذه المهمة إلى أبنائهم.

الوظيفة الدينية: تتكفل الأسرة التقليدية بتعليم أبنائهم عقائدهم الدينية، وترسيخها بمساعدتهم في تلاوة النصوص المقدسة، ومرافقتهم في ممارسة مختلف الطقوس المرتبطة بها.

الوظيفة الترفيهية: وتعتبر من الوظائف الثانوية، وغالباً ما تكون مقترنة بتعليم المهارات كالصيد والفنون القتالية...

ومن جانب آخر، كانت أسر المجتمعات البدائية أموية *Matrilinéaire* تقتفي العلاقات القرابية خط الإناث¹⁶، فكانت السلطة بيد المرأة، لأنها كانت تقضي معظم الوقت بالبيت تربيةً ولادها، في حين كان الأزواج الرجال يغيبون عن أسرهم طوال النهار، نتيجة رحال الصيد المطولة، ويتقدم المجتمعان انتشار الزراعة، استقرت الأسر وبدأت السلطة تندصر بشكل مطلق في الآباء، فتشكلت الأسر الأبوية *Patrilinéaire* وأصبح الكلت تحت إمرته، حتى حقلها تجير أحد عناصر أسرته أو يبيعها أو إعدامه، ولكي تحافظ الأسرة التقليدية على علمتها كما فرضت على بنائها التمسك بالزواج الداخلي *Endogamie* وهو الزواج الذي يقعون أفراد القبيلة أو العشيرة أو القرية أو الطبقة الاجتماعية أو الجماعة الدينية الواحدة، ويفرض المجتمع على المخالف لها أشكالاً مختلفة من العقاب لتحقيق الوحدة والانسجام بين أعضاء الجماعة

وبنشأة المدن والحوضر الكبرى، وظهور الكيان السياسي والمنظومات القانونية التي ناشغلتها المطالبة بتحقيقه. تختلف حقوق الإنسان، تمكثنا الحد من السلطة الأبوية المطلقة، وانتزعت مؤسسات الدولة المخولة الكثير من حقوقه بالأسرة وأصبحت تنظمها عن طريق القانون¹⁸.

2- خصائص الأسرة الجزائرية التقليدية وتجدد السلطة الأبوية:

لقد كانت الأسرة التقليدية بمميزاتها البنيوية والوظيفية التفاعلية متناسبة مع طبيعة المجتمع الجزائري ومجاله الحيوي الريفي حينها من ناحية البنية والوظائف والخصائص، إذ كانت تمتاز بـكبر حجمها واتساع بنيتها، لأنّ الفضاء الريفي يساعدها على توسيع المسكن أفقياً أو تغييره كلما زاد حجم الأسرة، كما أنّها كانت تسعى دوماً للاكتفاء الاقتصادي الذاتي وما يترتب عن ذلك من توزيع للأدوار واحتكار للسلطة، وكان هذا النمط مشتركاً بين كلّ الأسر الجزائرية، وهو ما يؤكده بيار بورديو P. Bourdieu بقوله: «بالرغم من أنّ المجتمع الجزائري ينقسم إلى عدّة [ثقافات وأنواع من القبائل كالشناوية والعرب... الخ، ولكلّ منطقة عاداتها وتقاليدها، إلا أنّ نموذج الأسرة الذي كان يقوم عليه هذا المجتمع في كلّ هذه المناطق متشابه، حيث أنّ العائلة الواحدة تضم بين أربعة وخمسة أجيال، ويحمل أفراد الاسم الممتد إلى الجدّ»¹⁹، وأمّا عن خصائصها وبنيتها يذكر بوتفوشنت أنّ الأسرة الجزائرية هي عائلة كبيرة موسعة، ما يجعل العديد من الأسر الزوجية تقيم تحت سقف واحد، وهو ما يُطلق عليه بالدار الكبيرة²⁰، والعائلة الجزائرية متشابهة من حيث الخصائص مع العائلة العربية، بحيث أنّ هذه الأخيرة موسعة، وتتميز بـكبر حجمها وتشكلها من ثلاث أجيال وأكثر، وهم جيل الوالدين الكبيرين أي الجدّ والجدّة وجيل الآباء والأبناء المتزوجين والمنجيين للأطفال، ويعيش الجميع تحت سقف واحد²¹، وتعطي بذلك أهمية بالغة للعلاقات القرابية التي تضمن التآزر والتعاون والتضامن والتماسك والتعاقد والمناصرة، فيشعر بذلك الإنسان أنّه عضو في أسرته أكثر من كونه فرد مستقل، والقرارات الأساسية كالعمل والزواج وتربية الأطفال والطلاق والإرث... شأنًا عائليًا، بمعنى أنّ أي تصرف أو قرار مستقل يُعتبر تمرّدًا وخروجًا عن الأسرة وتنكّرًا لجميلها، ما يجعل الأفراد غير مسؤولين عن سلوكهم الشخصي فحسب، بل عن تصرفات كلّ أعضاء أسرهم، وخاصة مسؤولية الذكور عن الإناث، فيمس بذلك أي "انحراف"

للبنات عائلتها في الصّميم، ومن هنا يمكننا فهم ظاهرة جرائم الشرف والثأر، وإجمالاً يمكن اختصار خصائص الأسرة الجزائرية التقليدية في النقاط التالية:

- تتميز بنيتها بكثرة عدد عناصرها، لأنه يُعتقد أنّ عدد الأبناء والذكور منهم على وجه الخصوص يزيد في المكانة الاجتماعية للأسرة، ويساهم في ضمان إنتاج النشاط الاقتصادي، المتمثل غالباً في الزراعة، وفي الحفاظ على الملكية العائلية وعلى إرثها المادي، ولا تسعى إلى تقسيمه خوفاً من تفكك الأسرة، لذلك يُلزم على الأبناء البقاء مع أسرهم التي تؤمّن لهم العمل في حقولها وأراضيها.

- يتناسب مسكنها مع الوسط التقليدي الجزائري عمومًا، ويُسمى هذا المسكن عند معظم الجزائريين بالدار الكبيرة أو "الخيمة الكبيرة"، نتيجة لسعته وقابليته للتّمدد الأفقي كلما أراد أحدهم تزويج أحد أبنائه، أو إذا زاد عدد أفرادها، لأجل محافظة الأسر على وحدة عناصرها وتلاحمهم، وقد تفرض احتياجات ومتطلبات الأسرة التقليدية الجزائرية إقامة أسرها الزوجية في بيوت صغيرة متجمعة ومتراصة في مكان مشترك، يسمح بنوع من الحرية الشخصية للأفراد داخل أسرهم، كما يضمن عدم الانفصال الكلي عن العائلة الكبيرة²².

- يكاد يكون نظامها الاقتصادي موحدًا؛ فبالإضافة لامتهان بعض الأسر لحرف معينة ومتوارثة أب عن جدّ كالتجارة، والحدادة، والصباعة والدباغة، والتجارة، والصّيد...، فإنّ معظم الأسر الجزائرية كان يزاول أفرادها النشاط الزراعي الذي كان يتميز بالاكتفاء الذاتي، فلا تستهلك الأسر إلا ما كانت تنتجه في الغالب، ما يحوّل حياة الأرض من ثروة مادية صرفة إلى رأسمال رمزي معتبر يحدد رفعة مكانة الأسرة المالكة.

- تتميز قيم الأسرة الجزائرية التقليدية ومعاييرها بالطابع المحافظ؛ فهي شديدة التمسك بأعرافها وتقاليدها وعاداتها، وتُخضع كلّ عناصرها لها دون نقاش أو تطاول عليها، وتعطي أهمية بالغة للعلاقات الدّمويّة والقرايبية، وتفرض عليهم الخضوع للسلطة الأبوية المطلقة متنقلةً من الجد إلى الأب من بعده، أو الأخ الأكبر في حالة غيابهما، لدورهم الأساسي في الإعالة وإدارة مصادر الإنتاج، بالإضافة لتوفير الأمن والطمأنينة، وهو ما يُبرر تسلطه وهيمنته وإخضاع الجميع لطاعة أوامره وفرض كلمته ورأيه، فيقال عن الفرد مهما بلغ من العمر أو الجاه: ابن فلان، غير أنّ ولادة

الذكر تعتبر حدثاً هاماً فيُستقبل بالزغاريد تعبيراً لمشاعر الفرحة والبهجة، ومقابل تمجيد الذكورة تُبْحَس الأنوثة، وتنتشر المعتقدات الخرافية التي تحط من شأن المرأة، وتعتبرها مصدر كل شرّ وبلية تلحق بالأسرة، وهو ما يتم تطبيعها عبر تداول العديد من الأمثال الشعبية على غرار: "الخير امرأ، والشر امرأ" و"امرا تعييك وامرا تعليك" و"اللي عينو في العذاب يخالط النسا والكلاب" و"اللي يبغي الهراج يكشر من النسا والدجاج"...، لذلك تعتبر الأسر التقليدية الجزائرية إنجاب الأنثى عيباً وعاراً، وتفرض عليها كل أشكال القمع، والحرمان من التعليم، والقسوة في التعامل والصرامة في التربية لتطبيعها على التحمل والطاعة، وتُمنع من اللعب مع الذكور، ولفت الأنظار بعلو صوتها مثلاً للمعاني الشرف والحياء والحشمة والحرمة، وتُكَلَّف بخدمة أشقائها الصغار، والاعتناء بهم وحراستهم²³، كما أنّ عليها تعلّم الأعمال المنزلية كالطبخ والخياطة والطرز والحياكة، وإتقانها وهي لا تزال طفلة، بالإضافة إلى تربية الدجاج وإطعام المواشي...، ثم تُزوّج في سن مبكرة جداً لأن زواجها سترة وحماية لها، وعادةً ما تُجبر على الزواج من ابن عمها، وإن تعدت سن زواج قريناتها لحقتها كل نعوت الإهانة والاحتقار، وحينها لا يتوانى الأهل في إرغامها الزواج برجل في الستين أو السبعين من العمر.

3- التحوّلات المجتمعية الجزائرية:

بالإضافة إلى التحوّلات الديموغرافية التي شهدتها المجتمع الجزائري، والتي اتسمت بالتّموم السريع؛ بعد أن كان عدد السكان لا يتجاوز العشر ملايين في سنة الاستقلال، تضاعف بعد عشرين سنة²⁴، ثم انتقل إلى حدود الواحد والثلاثين مليون نسمة في أكتوبر 2003، ليصل بعد عشر سنوات إلى عتبات الأربعين مليون نسمة، فإنّ هذه التحوّلات لم تستثن لا المجالية منها، ولا القيمة، إذ أنّ المجتمع الجزائري قد ورث مجموعة من القيم التقليدية التي تعود إلى ماضيه البعيد، وهذه الأخيرة تركز أساساً على الدين والعرف باعتبارهما أهم مصادرها، غير أنّ المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الثالثة يعرف ديناميكية متسارعة وحركية مستمرة بالرغم من كونه لا يزال متردداً إزاء تبني القيم الحديثة، ما يجعل منظومته القيمة تعيش حالات الأزمة *crise de valeurs*، التي تعكس إمّا الصراع بين التقليدي والحديث، أو محاولات تكييف التقليدي مع المعطى الجديد، والسياق المتحوّل.

وقد كان معظم أفراد المجتمع الجزائري يشكّلون مجتمعاً ريفياً، كما أوضحت دراسة محمد السويدي حول هذا المجتمع حيث قال: « خلال النّصف الأوّل من القرن التاسع عشر كان القطاع الحضري لا يشمل سوى 5٪ أو 6٪ من مجموع السّكان الذين قدر عددهم بحوالي ثلاث ملايين نسمة سنة 1830 في حين تبلغ النسبة بالرّيف 95 ٪ من المجموع الكليّ »²⁵، ونتيجة لتعرض بناءاته الاقتصادية والاجتماعية إلى السّلب أو التّقسيم والتفتت هاجر نحو المدن سكان الرّيف الذين لا يملكون مداخل اقتصادية دون أن يُحضّروا للعيش في المناطق الحضريّة.

واستمر هذا التحوّل المجالي والحراك الجغرافي بعد الاستقلال، عندما ترك المعمّرون ورشات صناعية في المدن، تحتاج لليد العاملة، بالإضافة إلى أنّ التّوجه التّنموي الاقتصادي الجزائري حينها، والذي كان متجها بكثافة نحو القطاع الصّناعي، فتمّ إنشاء العديد من المناطق الصّناعية المحاذية للمراكز الحضريّة، ما دفع بأعداد من ساكنة الأرياف إلى التّزوح نحو المدن، للظفر بمنصب عمل، وامتيازاته المادية والاجتماعية، حتى أصبحت فئة عمّال المدن أكبر حجماً ووزناً في الجزائر، وبالرغم من وجود تمايز وتناقضات عديدة بين الواسطين، وعسر المرور من نمط معيشي ريفي بسيط إلى النمط الحضري المعقد ظلت هذه الجموع من النّازحين متمسكةً بنموذجها الأصلي الرّيفي، ومحاولةً تكيفه مع معايير وقيم المناطق الحضريّة، وتوليفه مع الوسط الحضري وعناصره الثقافيّة ليطماشى مع أهوائها، ونتجت عن ذلك ثنائيات متناقضة ومتعايشة في الآن ذاته، تمثلت في ممارسات اجتماعية وصفها البعض بظاهرة "تريف" المدن، وعبر عنها مصطفى الأشرف بتحويل المدن إلى الوضعية نصف حضرية، والتي تشير إلى حالة عدم الاكتمال²⁶.

ولاحتواء هذه الأعداد المتدفقة من البادية و"الدوّار" و"الدّشرة" إلى مختلف المدن الجزائرية توسعت هذه الأخيرة بطريقة عشوائية وفوضوية، فتشكّلت أحياء على أساس الرّابط الدّموي والانتماء القبلي أو القروي لسكانها، أي جعلها لا تستقطب إلاّ مجموعات الأسر المنتمية للمرجعية الاجتماعية المشتركة، كمحاولة لإعادة إنتاج التّمط التّقليدي الرّيفي في المجال الحضري، لتوطيد المجموعة المحليّة، وتحصينها بمقاومة ما كان يعتقد من انتشار للميوعة والانحلال والفساد والجبن والانحراف... في المدن، غير أنّ مؤشرات الفقر والبؤس والبطالة والهشاشة الاجتماعية لم تسهل

عملية الانتقال إلى النموذج التضامني التعاقدى الحديث، ولا المحافظة على الوضعيّة التقليديّة الأصليّة، فعانى الوافدون الجدد إلى المدن ولفترات طويلة من العزلة، نتيجة محاولاتهم الانغلاق على دوائهم، وانعكاسًا لتلك التمثلات السلبية نحوهم بوصفهم بـ "العروبيّة" وهو ما يعني التخلف والجهل والخشونة وقلة الدراية باللباقة، والحنكة...، كما عانوا من مظاهر التأزم بسبب انبهار فئاتهم الشبّانيّة خاصّة بالمدينة وأنوارها وعاداتها ورهبة بناياتها، ولعهم بـ "بريق" التّحضر وما يتضمن من قيم التّحرر والاستهلاك والرّفاهيّة والتّسلية...، وكان لتزايد الموجات النّازحة إلى المدن في بدايات تسعينيات القرن الماضي نتيجة تردي الأوضاع الأمنيّة في الرّيف الجزائري استمرار في تراجع التّمط المعيشي الحضري لصالح القيم والمعايير الرّيفيّة، وتأثير على كلّ التّواحي الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة والثّقافيّة.

ولم تسلم بذلك شبكة العلاقات الاجتماعيّة بما فيها علاقات العمل والولاء والتّحالف والتّعاون أو التّصادم والصّراع من سيادة العلاقات القرابيّة والجهويّة والرّبوبيّة...، كما تغيرت العناصر الثّقافيّة كالتقاليد والأعراف والرموز ونمط التّفكير ومنطقه، وتنامي قيم التّحرر بالاكتساح التّدرجي لوسائل الاتصال الحديثة، وانتشار التّعليم بفضل مجانيته وإجباريته استقطب كلاً الجنسين، وارتفع بذلك المستوى التّعليمي للمرأة خاصّة وسمح لها بالولوج في عالم الشّغل، وإكسابها للاستقلاليّة الاقتصاديّة، والحق في التّفاوض بوصفها فاعلاً اجتماعياً جديداً أو شكلاً من أشكال الهويّات المتطلّعة Des identités émergentes ما جعل بعضهن يناضلن من أجل فكّ قيد الهيمنة الذكوريّة، وتجاوز المخيال الاجتماعي التقليدي بمضامينه الثّقافيّة الموروثة التي تحط من شأن الأنثى وتحتقرها، وتحرير الناشئة من قيم الولاء والطّاعة والخضوع، مقابل حملات البنيات المقاومة والممانعة للتّغيير والتي تحاول فرض الامتداديّة الثّقافيّة التقليديّة في الوسط الحضري بمبررات دينيّة في العديد من الأحيان، ما ترتب عن ذلك ظهور نموذج انتقالي أو تحوّلي يتموقع بين النّمطين، كنتيجة حتميّة لتلاقي عناصر ثقافيّة متباينة ومشاركة في توجيه مسار المجتمع الجزائري.

4- الآثار البنائيّة على الأسرة الجزائريّة وسلطتها الأبوية:

قبلا لخوض نياتها التحولات المجتمعية علما لأسرة الجزائرية تجرد الإشارة إلى أن معظم المجتمعات المعاصرة قد تعرضت للتغييرات السرية عميقة، ولتسلم منذ لاحتسب الأسر ذات الثقافة الريفية، وبهذا الصدد كوردوكا إما نالأسرة أخذت في ظل الثقافة الريفية تنقل صمنا كبراشكالها المعروفة إلى أشكال الأصغر فأصغر، حتى سمى هذا الظاهرة بقانون نقل صحن ما للأسرة، كما أن كثافة العلاقات المتبادلة داخل الأسرة قد انخفضت بشكل ملحوظ كما نلاحظه سابقا، ما يعنى أن التتابعات بينا تبدا أنماطاً سرية يرتبط بالتطور التاريخي الذي يسير في اتجاه واحد²⁷، كحركة تتسم بالتفاعلا المستمر والمتجدد، ويتمم نخلها إعادة توزيع الأدوار والوظائف، ويؤكد كلمنوليما جبرن Ogburn و W. ميردوك Murdock أن مأساة الأسرة الحديثة تكمن في فقدانها لأغلب وظائفها التي كانت تقوم بها²⁸، في حين يشير بارسونز إلى قدرة الأسرة على استيعاب كل المعوقات الوظيفية باستمرار، وما تحوّل الأسرة المعاصرة إلى النمط النووي إلا مؤشرا من مؤشرات تحديد ميكانيزمات وظائفها ومحاولة تكييفها مع متطلبات التغيير الاجتماعي، للمحافظة على توازن نسقها باستمرار²⁹.

لذلك فإن التحولات التي تتعرض لها المجتمعات الجزائرية لا تتركها بالأسرة لأنها تمثل الوحدة الأساسية لبناء أي مجتمع، ولعلمنا أن الحراك الجغرافي والنمو الديموغرافي وانتشار التكنولوجيا توسع نطاق الاتصال والتفاعل الثقافي فقد أهدت الأسرة الجزائرية بعض مبادئ البناء الأسري التقليدي الممتد، وأظهرت تبنيها لبعض مميزات الشكل النووي، وهو ما يؤكد هالسويدي:

«بعد الاستقلال بدأت تتشكل بوضوحاً سر جزائرية تجمع بين خصائص أسرة الحضرة ووظائفها للأسرة التقليدية»³⁰.

لذلك يمكننا القول أن الأسرة الجزائرية المعاصرة قد استطاعت أن تتأقلم مع التحولات التي تحدث في المجتمع، واتخذت شكلاً قد تبدل ولنا أنماطاً نووية في ظاهرها، غير أنها لم تقطع صلتها بأسرة التوجيه التي أخذت منها، كما حصل مع أسرة المجتمعات الأوروبية التي تبنت البنيتة النووية، وهو ما يعنى تشكيلها بنوع جديد يختلف عن أشكالها المعروفة، وكأنه يحوّل الحالة الانتقالية، بحيث تتحملها لأسرة مكونة من النوع الحد يث النووي وخصائص النوع التقليدي الممتد في الوقت نفسه، وانتقل بذلك إلى بناء بعدز واجهما المساكنهما الخاصة إلا أنهم بقوا على اتصال دائم أسرها لأصلية التي أخذت منها، ولهذا يمكن تسمية الأسرة الجزائرية المعاصرة بالأسرة الانتقالية، التي تعتبر إماما عنسر التحول من النمط إلى النمط الآخر مختلفاً وعن محال ولا تلتأقلم مع وتيرة حركية المجتمع وعنقوة التقليد وآليات المراوحة التي لا تزال تشد الفرد الجزائري بالخلف.

لقد تقلصت لأسرة الجزائرية في بنيتها؛ فأصبحت تتميز بالحجم الصغير نسبياً، كما ازداد ترغبة الأبناء المتروجين حديثاً في الانفصال لإقامتهم مع والديهم، غير أنهم هذا لا استقلالية لا تمثلها لانفصال عن الأسرة الوالدية، بل ظللت الروابط التوا

صليّة مستمرة، ومنبينا العواما لتيساعد تعلم هذا النوع من الانفصال الاستقلالية الاقتصادية للبناء عن الأُسرة التينيدح درونها، وعنقية الأقارب، فهميؤمنون معاشهم فيا الغالب اعتمادا على العمل المأجور وعلما الراتب الشهري الذي يتقاضونه، وليعودوا بذلك مرتبطين بالتشاطر الاقتصادي لأُسرتهم، ولا معنيين بالإنترالمشتر كالمثليا لأرضوا المنزل الكبير مثلما كانحال الأُسرة التقليدية، كما أن نمط المساكن الحديثة والتيتتميز بالعدد القليل للغرف وضيقتها دور فيا تجها الأبناء للانفصال عنأُسرتهم الأصلية فور زواجهم، بالإضافة إلى بروز قيم الفردانية *individualisme* وتبلورها بما تحمل من تنوع جعلنا لأفراد يرغبون في الابتعاد عن الضغوط الاجتماعية المختلفة والتخلص من كل صور الهيمنة.

5- الآثار الوظيفية التفاعلية على الأسرة الجزائرية وسلطتها الأبوية:

لقد كان لعامل متحد يثا مجتمعا جزائري يظهر المؤسسات الاجتماعية والتنشئية علومها لخصوصا توسع نطاقها دور فيا لتأثير علوم وظائف الأسرة، بمزاجتها في وظائف معينة وانتزاعها لوظائف أخرى، وليقتصر الأمر على اقتصادية منها فقط بتق لصال دور الإنتاج للأُسرة، وتوسع الفردية الاقتصادية التي سمحت بالتحرر من العائلة والقبيلة، وازدادت احتمالات تفجر الأطر الجماعية، بتراجع رباط القرابة أو زواله ليحل محله عامل المصلحة، بل تعدتها إلى التعليمية والتربوية والدينية والأمنية وحسالترويجية، ونتيجة لذلك انحصرت الوظائف الأساسية للأُسرة، وهذا لا يعنيا أن الأُسرة قد استسلمت للأمر الواقع، فتنازلت عن وظائفها، بل قد أدركت أن ممارسة مختلف مهامها يرتبط بشك لو طيد بالبنيات الأخرى والسياقات الاجتماعية فيبعدها الإكراه الإلزامي، غير أنها عل غرار كالبنيات تعمل على ممانعة ومقاومة كالتغيير، فتتفاوضا ضد كمنأجل التنازلا لجزئيين بعض وظائفها بعدما كانت متمكنة بذاتها من قبل³¹.

ولقد كان هذا التنازلا لكليا والجزئيتهد بالانظمة التقليدية لأبوي، وما زاد في تراجع القدرة التأثيرية للآباء علأفرادأُسرتهم، هو استفادة المرأة من هذا التحولا لتجتمعية، التي سمحت لها بولوجها للتعليم الحديث، فلم يعد الرجول يح تكرر المعرفة ويدعي امتلاك الحقيقة المطلقة، كما مكنها الاندماج في سوق العمل من كسرقيد التبعية الاقتصادية والتحرر الاجتماعي من السيطرة والخضوع، وبرزها كقوة تفاوضية تنذر بتفك ك النظام الأبوي، وفقد بذلك الأبعضا منسلطة ه، وفرض عليها السياقات المتحو لا لتفاوضا وضوعا للتشدد في معاملة أفرادأُسرتهم، وتغليبا سلوبا لحوار فيا اتخاذ مختلفا لقرارا تالأُسرية، ما أدى بالانفصال النسبية للبناء التي سمحت لهم بالميل نحو إنشاء العلاقات على أساس اختيار الحر، كما هو الحال بالنسبة للزواج الذي يعتبر هبارسون نمثا بالمفتاح البنوي بالأساس للقرابة، والمؤثرفيا لأُسرة الحديثة، والمرتبط بعوا ملتقسيم العمل والتخصص القائمة في المجتمع، والذي يحوّلها إلى الوحدة الاجتماعية متخصصة بنائيا ووظيفيا³².

لذلك فقد تحولت لزواج عند العديد من الأسر الجزائرية وبخاصة تلك التي تقطن المند من لدن أناسا سرياليا إلى امر الشخ صي، ومن ثم طهالداخلي بالنوع الخارجي Exogamie وهو يقضي بضرورة زواج المرأة أو الرجل من شخص خارج قبيلة أو عشيرتهم أو قريتهم وطبقتهما الاجتماعية أو جماعتهما الدينية، فقد يكون هذا الزواج اختياريا أو إجباريا³³، وكان الأمر يتعلق بفسر الحواجز وتحدد صياغة الأسس والقواعد التي بموجبها يتم حصر مجال الزواج بجزر محددا لتأهيل الوالهاراة والمصالح الحيوية...، والتراجع للتدرج بجيلات تأثيرات عوامل القرابة والانتماء الديني والإثني، فلم تعد ظاهرة إعلان الزواج جفيم مختلفو سائل لإعلام الاتصال بالحدثة لتلقا المقاومة والرفض المجتمعي كما كانت تنفيذها أياها الأولى، وهو لا يعني بالضرورة أن النسق القرابي للأسر الجزائري قد اضمحل أو أصبحته هال أخيرة شبيهة بالنمط الأوروي، بل إن التزاو طال القرابية وعلاقاتها لجزيرة ترتبط بجماعية ودينية رغم معاصرتها للتطور الصناعي والتكنولوجي، وتوجهها للفعالات اجتماعية ونحو التمدن، ويتجل ذلك كمنحلال لتبادل الزيارات المناسبات المختلفة كالأعراس والأعياد والختان...، غير أنها لم تعد إجبارية، بل أصبحت تشبه الحدما علاقات الصداقة بحيث أنها أصبحت تقوم معللا اختيار الواعي، والميل اللوجداني، لمتد مجرد انعكاس للباطل الديموي وعلاقات المصاهرة³⁴.

خاتمة

رغم أن المجتمع الجزائري بالمعاصر لا يزال المترددا إزاء الحداثة، إلا أنه يعيش تحولاً اجتماعية عميقة، قد تتجلبب وضو جفيم عطياها الديموغرافية وحركية سكانها المحلية، وإصلاحاتها التعليمية، ومساراتها الاقتصادية التي أثرت تعلم ظاهرا المداكية وأشكالها، فهو المجتمع الذي يتم تندر بجزيا، وأنماط عيش أفرادها تتغير باستمرار، وقنوات التواصل والتعبير بينهما تتجدد، وهو ما انعكس على عقد نسق التدرج الاجتماعي، وتغير في نمط العلاقات الاجتماعية وتحوّل عميقا لقيم المعايير الاجتماعية، التي سمحت بظهور تلك النزعة الفردية الجارفة رغم مقاومة القيم التقليدية بثقلها وإكراهاتها البنوية والرمزية، والتيلم تتسمح للفرد الجزائري بالتخلص الكلي من سببات الموروث الثقافي، ودور هفتيش كيد هنتيهو تبعيتهو إعادة إنتاجه، وكان الأمر يتعلق بنوع من الصراعات بينها وبين القيم الحديثة أو يشير إلى المحاولة تكيفها للمطال التقليدي بمعطيات الجديد.

لقد انعكست مثل هذا التحول على عمل المستويات الاجتماعية، وعلم مستو بالمساهمة النسائية علمو وجهها لخصوص، بحيث أن أولو جهن علم التعليم والعمل قد فتح لها فاقا واسعة، ومكّنهن من البروز كفاعلا اجتماعية جديدة ومؤثر علم البنوية الأوسرية، ووظائف عناصرها، وأدوارها وعلاقاتها المختلفة، وأصبح بذلك نزعاً لسنحو الانفصال للسكني مما يحملها منتبعا تو مستلزمات الحرية وحقا لاختيار واضحاً، مع وجود تعدد يلائم مهمة فيتوزع العمل نوعية الأدوار والحقوق الواج

بات، والتفاوت في المسؤولية واليات والسلطة، وهو ما لا يعين تبني النوع الأسري بالنمو والغربي، بحيث يكون هذا الانفصال مصحوباً بامتدادات ستمرارية العديد من الالتزامات القربائية والاجتماعية، أو بتعبير آخر لا تزال الأسرة التقليدية مقاومة للتغيير بغية الاحتفاظ علمكانتها ومركزها وسلطتها الأبوية "الرمزية"، فهيترتكفي تفتاعنا صرهما المختلفة مع بعضهما البعض التديير مزدوج جلالاً لقطيعة معالمطالسلطوبالاً بويالتقليديويحاولجاهداً إدامة إستمراريته، ولا يعلن دخوله فيا لحدثة بشكلواضحاً إلا بامتزاجواستدخالالعصر يضم نالتقليديكصيغة توليفية ممكنة لمسايرة ما يفرضها السياق العالميا المتحول.

الهوامش:

- 1 - Norbert Sillamy, **Dictionnaire de la psychologie**, édition LAROUSSE, Paris, 2003, p74.
- 2- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار المعرفة، ط04، بيروت، 2009، ص629.
- 3 - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط04، القاهرة، 2004، ص443.
- 4- مذكور إبراهيم وآخرون، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1983، ص98.
- 5- دينك ميتشل، معجم علم الاجتماع، تر: إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، ط02، بيروت، 1986، ص29-31.
- 6- رمون بودونوف ونسوا بوريكو، المعجم النقدي لعلوم الاجتماع، تر: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص372.
- 7- Boutefnouchet Mustapha, **La Famille Algérienne**, Société Nationale d'édition et de diffusion, Alger, 1992, p38.
- 8- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص176.
- 9- دينكن ميتشل، مرجع سابق، ص97.
- 10- كلود ليفي شتراوس، الأنثروبولوجية البنوية، تر: مصطفى صالح، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1977، ص73.
- 11- الخولي سناء، الزواج والعلاقات الأسرية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص39.
- 12 - هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الأهلية للنشر والتوزيع، ط03، بيروت، 1981، ص23-24.
- 13- محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص180.
- 14- المرجع نفسه، ص181.
- 15- Murdock George Peter, **De la structure sociale**, traduit: Sylvie Laroche et M. Giacometti, presses Bussières, Saint Amand, France, 1972, P 30.
- 16- دينكن ميتشل، مرجع سابق، ص184.
- 17- المرجع نفسه، ص86.

- 18 - فادية عمر الجولاني، الأسرة العربية: تحليل اجتماعي لبناء الأسرة وتغير اتجاهات الأجيال، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص15.
- 19 - Bourdieu Pierre, **Sociologie de l'Algérie**, presse Universitaire de France, Paris, 1974, p20.
- 20 - Boutefnouchet Mustapha, **op cit**, p30.
- 21- الساعاتي حسن، العالم الصناعي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط03، لبنان، 1980، ص58.
- 22- Boutefnouchet Mustapha, **op cit**, p40.
- 23 - Zerdoumi Nefissa, **Enfant d'hier**, édition Maspero, Alger, 1979, p34.
- 24- Sari Djillali, **Le poids démographie dans la tourmente algérienne**, Rapport de recherche N°01, CEPED, Paris, 1996, p03.
- 25- السويد محمد، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص80.
- 26- Lacheref Mustapha, **Ecrits didactiques sur la culture, l'histoire et la société**, Alger, 1988, p316.
- 27- الضبي عبد الرؤوف، علماء اجتماع عائلي، دار الوفاء لندنيا للطباعة والنشر، ط01، الإسكندرية، 2003، ص107.
- 28- Ogburn (William). **Technology and the changing family**, Boston : Houghton Mifflin, 1955, p70.
- 29- الخولي سناء، التغيير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دس، ص211.
- 30- السويد محمد، مرجع سابق، ص89.
- 31- الخوليسناء، التغيير الاجتماعي والتحديث، مرجع سابق، ص210.
- 32- خير محمد الدين عمر، العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر الأردنية، الجامعة الأردنية، الأردن، 1985، ص19.
- 33- دينكن ميتشل، مرجع سابق، ص93.
- 34- شكر يعلياء، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة، د.س، ص169.